

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020

نيويورك، 4-28 كانون الثاني/يناير 2022

تنفيذ خطة العمل المتفق عليها في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2010

تقرير مقدم من اليابان

يدعو الإجراء 20 من خطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2010 الدول الأطراف إلى تقديم تقارير منتظمة عن تنفيذها لخطة العمل، وللخطوات العملية الثلاث عشرة الواجب اتخاذها من أجل نزع السلاح المنصوص عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام 2000، وللفقرة 4 (ج) من المادة السادسة من مقرر عام 1995 المعنون "مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين". وينص الإجراء 21 من خطة العمل على اتخاذ تدبير لبناء الثقة يتمثل في تشجيع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الاتفاق في أقرب وقت ممكن على شكل موحد للتقارير وعلى تحديد الفترة الزمنية الملائمة الفاصلة بين التقرير والذي يليه، وذلك لأغراض توفير المعلومات الموحدة طوعاً دون المساس بالأمن القومي. وتقدم اليابان هذا التقرير وفقاً لتلك الالتزامات.



أولا - نزع السلاح النووي

- 1 تلتزم الدول الأطراف كافة باتباع سياسات تتوافق تماما مع أحكام المعاهدة ومع الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.
- لا تزال اليابان، باعتبارها البلد الوحيد على الإطلاق الذي تعرض لقصف بالقنابل الذرية أثناء الحرب، ملتزمة التزاما قويا بتعزيز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على جميع ركائز الثلاث، وبالتقدم في السير نحو عالم خال من الأسلحة النووية.
- وترى اليابان أنه من أجل اتخاذ خطوات نحو إرساء عالم خال من الأسلحة النووية، من الضروري بناء تدابير عملية وملموسة على أساس التعاون بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها، دون إغفال الاعتراف الواضح بالجوانب الإنسانية لاستخدام الأسلحة النووية والتقييم الموضوعي للبيئة الأمنية الدولية القاسية.
- اضطلعت اليابان بدور فعال في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، التي هي مجموعة أقاليمية من شبكات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ملتزمة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها الأساس الضروري لتحقيق نزع السلاح النووي وحجر الزاوية للنظام العالمي لعدم الأسلحة النووية. واقترحت المبادرة تدابير ملموسة وفعالة للمضي قدما في نزع السلاح النووي. كما بادرت اليابان بعقد الاجتماع الوزاري العاشر لمبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح في ناغويا في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، الذي أصدرت فيه المبادرة البيان الوزاري المشترك للبرهنة على التزام المبادرة بأهمية دعم نظام المعاهدات وتعزيزه.
- في عام 2017، أنشأت اليابان فريق الشخصيات البارزة المعني بكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي يتألف مجموعه من 17 خبيرا؛ و 7 خبراء يابانيين و 10 خبراء من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها. وعُقدت خمسة اجتماعات للفريق في الفترة الفاصلة بين تشرين الثاني/نوفمبر 2017 وتموز/يوليه 2019. ومن خلال مناقشات الفريق، قُدمت إلى وزارة الخارجية اليابانية جملة من التوصيات في آذار/مارس 2018، و "نداء كيوتو" في نيسان/أبريل 2019، و "تقرير الرئيس" في تشرين الأول/أكتوبر 2019. وقدمت اليابان هذه النواتج إلى عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار عام 2020.
- اليابان ملتزمة بإحراز تقدم في اتخاذ تدابير ملموسة وعملية من خلال جملة أمور منها تعزيز شفافية القوى النووية، وتقديم قرارات إلى الجمعية العامة تدعو إلى اتخاذ إجراءات موحدة من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وتقديم مساهمات فعالة من أجل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والسعي إلى بدء المفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المنفجرة النووية الأخرى، والمشاركة بنشاط في المناقشات الدائرة بشأن التحقق من نزع السلاح النووي.
- ما فتئت اليابان تشارك في أنشطة التوعية بواقع القصف الذري والاعتراف الواضح بعواقبه الإنسانية عبر الحدود والأجيال.

- 2 تلتزم الدول كافة بتطبيق مبادئ اللارجعة والقابلية للتحقق والشفافية فيما يتعلق بتنفيذ التزاماتها المنبثقة عن المعاهدة.
- 2 - تدعو اليابان جميع الدول إلى تطبيق هذه المبادئ الثلاثة فيما يتعلق بعملية نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية من خلال القرارات المقدمة إلى الجمعية العامة.
- قدمت اليابان ورقة عمل بشأن الشفافية (بعنوان "الشفافية والإبلاغ وتعزيز عملية استعراض المعاهدة") إلى مؤتمر استعراض المعاهدة لعام 2015، وشجعت فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية على الاتفاق على نموذج موحد للإبلاغ وتقديمه سنوياً في سياق تعزيز عملية استعراض المعاهدة.
- قدمت اليابان، مع الأعضاء الأحد عشر الآخرين في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، ثلاث ورقات عمل بشأن الشفافية إلى عملية استعراض المعاهدة عام 2015، وذلك في عام 2012 (بعنوان "الشفافية في مجال الأسلحة النووية")، وفي عام 2014 (بعنوان "زيادة الشفافية في نزع السلاح النووي") وفي 2015 (بعنوان "الشفافية من جانب الدول الأطراف غير الحائزة للأسلحة النووية")، على التوالي. وفي عملية استعراض المعاهدة عام 2020، ظلت المبادرة ملتزمة بهذا الجهد، حيث قدمت ورقات عمل في عام 2017 (بعنوان "الشفافية من جانب جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار")، وفي 2018 (بعنوان "مقترحات مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح لتعزيز الشفافية من أجل تقوية عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية") وفي 2019 (بعنوان "تحسين الإبلاغ الوطني باعتباره تدبيراً رئيسياً من تدابير الشفافية وبناء الثقة")، وعقدت اجتماعات تواصل مع المجموعات الأخرى.
- 3 تلتزم الدول الحائزة للأسلحة النووية، في تنفيذها لتعهداتها الصريح بتحقيق الإزالة التامة لترساناتها النووية، ببذل مزيد من الجهود لتخفيض الأسلحة النووية بجميع أنواعها، المنشور منها وغير المنشور، وإزالتها في نهاية المطاف، وذلك باتخاذ تدابير انفرادية وثنائية وإقليمية ومتعددة الأطراف.

- 4 يلتزم كل من الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية بالسعي إلى تحقيق النفاذ المبكر والتطبيق التام للمعاهدة المتعلقة بتدابير زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، ويُشجَّعان على مواصلة المناقشات بشأن تدابير المتابعة بغية تحقيق تخفيضات أكبر لترسانتيهما النوويتين.
- 5 تلتزم الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتعجيل في إحراز تقدم ملموس بشأن الخطوات المفضية إلى نزع السلاح النووي الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام 2000، على نحو يعزز الاستقرار والسلام والأمن غير المنقوص والمعزز على الصعيد الدولي. وتحقيقاً لتلك الغاية، فإن هذه الدول مدعوة إلى العمل بسرعة من أجل تحقيق جملة أهداف منها ما يلي:
- 5 (أ) السعي على وجه السرعة إلى تحقيق تخفيض شامل للمخزون العالمي للأسلحة النووية بجميع أنواعها على النحو المحدد في الإجراء 3؛
- 5 (ب) تناول مسألة الأسلحة النووية جميعها بغض النظر عن نوعها أو مكانها بوصف ذلك جزءاً لا يتجزأ من عملية نزع السلاح النووي العامة؛
- 5 (ج) مواصلة تقليص دور الأسلحة النووية وأهميتها في جميع المفاهيم والنظريات والسياسات العسكرية والأمنية؛
- 5 (د) مناقشة السياسات التي يمكن أن تحول دون استخدام الأسلحة النووية وتؤدي في نهاية المطاف إلى إزالتها، وتحد من خطر الأسلحة النووية وتساهم في منع انتشار الأسلحة النووية ونزعها؛

- 5 (هـ) النظر في المصلحة المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مواصلة خفض الوضع التشغيلي لمنظومات الأسلحة النووية بسبل تعزز الاستقرار والأمن على الصعيد الدولي؛
- 5 (و) التقليل من خطر الاستعمال غير المقصود للأسلحة النووية؛
- 5 (ز) مواصلة تعزيز الشفافية وتوطيد الثقة المتبادلة.
- 6 تتفق الدول كافة على ضرورة أن يقوم مؤتمر نزع السلاح فوراً بإنشاء هيئة فرعية لتناول مسألة نزع السلاح النووي في سياق برنامج عمل شامل ومتوازن يُتفق عليه.
- ودعت الشخصيات السياسية التالية جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح، خلال الأجزاء الرفيعة المستوى التي عقدها المؤتمر مؤخراً لاعتماد برنامج عمل من هذا القبيل:
- السيدة أساكو أومي، نائبة الوزير البرلماني للشؤون الخارجية في عام 2020
 - السيد كيوتو تسوجي، نائب الوزير البرلماني للشؤون الخارجية في عام 2019
 - السيد مانابو هوري، نائب الوزير البرلماني للشؤون الخارجية في عام 2018
 - السيد موتومي تاكيساوا، نائب الوزير البرلماني للشؤون الخارجية في عام 2017
 - السيد ماساكازو هاماتشي، نائب الوزير البرلماني للشؤون الخارجية في عام 2016
 - السيد تاكاشي أوتو، نائب الوزير البرلماني للشؤون الخارجية في عام 2015
- وفي قرارات الجمعية العامة، ومنها القرار "العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية" الذي قدمته اليابان واتخذته الجمعية بأغلبية كبيرة، شددت اليابان على ضرورة مواصلة استكشاف إمكانيات التغلب على الجمود المستمر لأكثر من عقدين في مؤتمر نزع السلاح.
- 7 تتفق الدول كافة على ضرورة أن يشرع مؤتمر نزع السلاح على الفور، وفي سياق برنامج عمل شامل ومتوازن يتم الاتفاق عليه، في مناقشة وضع ترتيبات دولية فعالة لتقديم ضمانات للدول غير الحائزة لأسلحة نووية بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها بحيث تُناقش هذه الترتيبات
- قدمت اليابان، إلى جانب الأعضاء الأحد عشر الآخرين في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، ورقة عمل حول المناطق الخالية من الأسلحة النووية وضمادات الأمن السلبية

- بصورة موضوعية ودون قيود بهدف وضع توصيات تتناول هذه المسألة بجميع جوانبها مع عدم استبعاد إمكانية إبرام صك ملزم قانوناً على الصعيد الدولي. ويدعو مؤتمر الاستعراض الأمين العام للأمم المتحدة إلى عقد اجتماع رفيع المستوى في أيلول/سبتمبر 2010 دعماً لأعمال مؤتمر نزع السلاح.
- 8 تلتزم جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بالاحترام الكامل لالتزاماتها القائمة فيما يتعلق بالضمانات الأمنية. وتُشجّع الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم تقدم بعد هذه الضمانات إلى الدول غير الحائزة للأسلحة نووية الأطراف في المعاهدة على أن تفعل ذلك.
- 9 يُشجّع القيام بإنشاء المزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية، حيثما يكون ذلك مناسباً، بناء على ترتيبات يُتفق عليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية وذلك وفقاً للمبادئ التوجيهية الصادرة في عام 1999 عن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. وتُشجّع جميع الدول المعنية على التصديق على معاهدات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية وعلى البروتوكولات ذات الصلة، وعلى التشاور والتعاون بشكل بناء لكي يبدأ نفاذ البروتوكولات الملزمة قانوناً ذات الصلة لجميع معاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية، التي تشمل ضمانات أمنية سلبية. وتُشجّع الدول المعنية على استعراض أي تحفظات ذات صلة.
- إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام 2013. وشارك السيد موتومي تاكيساوا، نائب الوزير البرلماني للشؤون الخارجية في اليابان، في المؤتمر الدولي بشأن "بناء عالم خالٍ من الأسلحة النووية" الذي استضافته كازاخستان للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإغلاق موقع سيميبيالاتينسك للتجارب النووية في عام 2016.
- نظمت اليابان، بالتعاون مع الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة المعني بقضايا نزع السلاح، وكانت المناطق الخالية من الأسلحة النووية أحد بنود جدول الأعمال المطروحة للمناقشة. وساهمت اليابان في مناقشة مسألة المناطق الخالية من الأسلحة النووية وفي الترويج لها.
- وأيدت اليابان قرارات الجمعية العامة بشأن خمس معاهدات تتعلق بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية وبمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية.
- وفي قرارات الجمعية العامة، بما فيها القراران المعنونان "مسارات العمل المشتركة والحوار الاستشراقي من أجل إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية" و "العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية" اللذان قدمتهما اليابان واتخذتهما الجمعية بأغلبية كبيرة، شددت اليابان على أهمية إنشاء مزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية وفقاً للمبادئ التوجيهية لعام 1999 الصادرة عن هيئة نزع السلاح.
- واستضافت اليابان مؤتمراً غير رسمي في ناغازاكي في كانون الأول/ديسمبر 2016 بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.
- ونظمت اليابان، في شباط/فبراير 2020 وبالتعاون مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، حلقة نقاش حول مسألة إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

- 10 تتعهد جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على وجه السرعة، مع ملاحظة أن القرارات الإيجابية التي تتخذها الدول الحائزة للأسلحة النووية سيكون لها تأثير مفيد في التصديق على تلك المعاهدة، وأن الدول الحائزة للأسلحة النووية تقع على عاتقها مسؤولية خاصة تتمثل في تشجيع بلدان المرفق 2 على التوقيع والتصديق، لا سيما تلك البلدان التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولا تزال تُشغل منشآت نووية غير خاضعة للضمانات.
- 11 ريثما يبدأ نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تلتزم جميع الدول بالامتناع عن القيام بالتجارب التجريبية للأسلحة النووية أو أي تجارب نووية أخرى، وعن استخدام تكنولوجيات الأسلحة النووية الجديدة، وعن القيام بأي عمل متنافٍ مع هدف تلك المعاهدة ومقصدها، وينبغي الإبقاء على جميع إجراءات الوقف الاختياري القائمة للتجارب التجريبية للأسلحة النووية.
- وقعت اليابان على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في 24 أيلول/سبتمبر 1996 وصدقت عليها في 8 تموز/يوليه 1997. وعدلت اليابان "قانونها بشأن تنظيم المواد النووية المصدرية ومواد الوقود النووي والمفاعلات النووية" عندما صدقت على المعاهدة. وفي قرارات الجمعية العامة، بما فيها القراران المعنونان "مسارات العمل المشتركة والحوار الاستشراقي من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية" و "العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية" اللذان قدمتهما اليابان واتخذتهما الجمعية بأغلبية كبيرة، شددت اليابان باستمرار على أهمية دخول المعاهدة حيز النفاذ مبكراً، وأهمية الوقف الاختياري للتجارب التجريبية للأسلحة النووية.
- واضطلعت اليابان بدور مهم كمنسق للمادة الرابعة عشرة من المعاهدة، مع كازاخستان، من عام 2015 إلى عام 2017، وكرئيس مشارك للاجتماع الوزاري التاسع لأصدقاء المعاهدة في عام 2018، حيث أكدت على أهمية بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والوقف الاختياري للتجارب التجريبية للأسلحة النووية.
- 12 تعترف جميع الدول التي صدقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بإسهامات المؤتمرات على صعيد تسهيل بدء نفاذ تلك المعاهدة، وبإسهام التدابير التي اعتمدت بتوافق الآراء في المؤتمر السادس لتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي عقد في أيلول/سبتمبر
- اغتمت اليابان كل فرصة مناسبة في اتصالاتها الثنائية وفي المؤتمرات المتعددة الأطراف التي عقدتها مع بقية الدول المدرجة في المرفق 2، على الصعيدين السياسي والرسمي، لتشجيع التوقيع و/أو التصديق على المعاهدة.
- وفي عام 2010، دعت اليابان أعضاء البرلمان (الدايت) ومسؤولين حكوميين، من إندونيسيا ومصر مثلاً، لزيارة مرافق نظام الرصد الدولي التي تستضيفها اليابان ولتبادل الآراء حول المعاهدة مع السلطات اليابانية.

2009، وتلتزم بالإبلاغ في مؤتمر عام 2011 عن التقدم المحرز نحو بدء نفاذ تلك المعاهدة بصورة عاجلة.

وأكدت اليابان أهمية بدء نفاذ المعاهدة في إعلان مشترك صادر عن اليابان والهند في اجتماع قمة البلدين في تشرين الأول/أكتوبر 2018.

13 وتتعهد جميع الدول التي صدقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بالعمل على بدء نفاذ تلك المعاهدة وتنفيذها على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

وشارك وزير الخارجية، توشيميتسو موتيغي، في مؤتمر المادة الرابعة عشرة في أيلول/سبتمبر 2019، وأبلغ عن الجهود المبذولة لتيسير دخول المعاهدة حيز النفاذ. قادت اليابان ونسقت الجهود الدولية الرامية إلى الترويج لدخول المعاهدة حيز النفاذ. وأنشأ البلد مجموعة أصدقاء المعاهدة بالاشتراك مع أستراليا وهولندا في عام 2002، وقام بدور هام كمنسق للمادة الرابعة عشرة من المعاهدة، إلى جانب كازاخستان، من عام 2015 إلى عام 2017.

وفي عام 2018، اغتمت اليابان كل فرصة مناسبة في اتصالاتها الثنائية وخلال المؤتمرات المتعددة الأطراف التي عقدتها مع بقية الدول المدرجة في المرفق 2، على الصعيدين السياسي والرسمي، لتشجيع التوقيع و/أو التصديق على المعاهدة. فعلى سبيل المثال، أكدت اليابان أهمية بدء نفاذ المعاهدة في إعلان مشترك للقادة صدر في اجتماع القمة الثامن لجزر المحيط الهادئ الذي عقد في اليابان في أيار/مايو؛ وفي الإعلان المشترك بين اليابان وبوركينا فاسو في تشرين الثاني/نوفمبر؛ وفي الإعلان المشترك بين اليابان وزامبيا في كانون الأول/ديسمبر 2018.

وشاركت اليابان في رئاسة الاجتماع الوزاري لمجموعة أصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تعقد اجتماعاً رفيع المستوى مرتين كل سنة. وفي 27 أيلول/سبتمبر 2018، اعتمد الاجتماع الوزاري التاسع لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي عقد في نيويورك، البيان الوزاري المشترك بشأن المعاهدة.

وشاركت اليابان في تقديم قرار الجمعية العامة السنوي المعنون "معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية" وصوتت تأييداً له.

وأصدرت اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تراخيص لجميع ما تستضيفه اليابان من محطات نظام الرصد الدولي ولمختبر واحد (ست محطات لرصد الاهتزازات، ومحطة واحدة للرصد دون السمي، ومحطتان للنويدات المشعة، ومختبر واحد). وتبرعت اليابان بمبلغ 803 571 مليون دولار للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، من أجل زيادة تعزيز قدراتها في مجال التحقق في عام 2019. وتبرعت اليابان بمبلغ 747 026 دولاراً في عام 2011 ومبلغ 455 000 دولار في عام 2013 ومبلغ 2,4 مليون في عام 2017.

ودعماً لبدء نفاذ المعاهدة، تقدم اليابان منذ عام 1995 دورة تدريبية في مجال رصد الاهتزازات في العالم للتعريف بأحدث التكنولوجيات والمعارف في مجال رصد الاهتزازات في العالم.

14 تُشجّع اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على أن تطور على النحو الكامل نظام التحقق لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما يشمل الانتهاء مبكراً من وضع نظام الرصد الدولي وتطبيقه بشكل مؤقت وفقاً للولاية المسندة إلى اللجنة التحضيرية التي ستقوم، عند بدء نفاذ تلك المعاهدة، بدور نظام تحقق فعال وموثوق وتشاكري ولا تمييزي ذي نطاق تغطية عالمي، وتتولى ضمان الامتثال لتلك المعاهدة.

- 15 تتفق جميع الدول على أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح فوراً، في إطار برنامج عمل متفق عليه وشامل ومتوازن، في التفاوض بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التخصيب النووية الأخرى وفقاً لتقرير المنسق الخاص لعام 1995 (CD/1299) والتكليف الوارد فيه. وفي هذا الصدد أيضاً، يدعو مؤتمر الاستعراض الأمين العام للأمم المتحدة إلى عقد اجتماع رفيع المستوى في أيلول/سبتمبر 2010 دعماً لأعمال مؤتمر نزع السلاح.
- تؤيد اليابان بقوة أهداف معاهدة في مجال حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، كمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وشددت على أهمية البدء في مفاوضات بشأن المعاهدة، وذلك في مناسبات عديدة منها قرار الجمعية العامة المعنون "مسارات العمل المشتركة والحوار الاستراتيجي من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية" وقرارها المعنون "العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية".
- وقدمت اليابان، مع غيرها من البلدان الأعضاء في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، ورقات عمل بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الاستعراض عام 2015، وذلك في عام 2012، وإلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الاستعراضي لعام 2020، وذلك في عام 2017.
- وفي عام 2011، شاركت اليابان وأستراليا في استضافة مناسبات جانبية للخبراء في جنيف على هامش مؤتمر نزع السلاح، وذلك من أجل مناقشة الجوانب التقنية لمعاهدة بهذا الشأن والحفاظ على الزخم من أجل البدء في إجراء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح.
- وشاركت اليابان بنشاط وأسهمت بصورة بناءة في المناقشات التي دارت في إطار فريق الخبراء الحكوميين بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية خلال عامي 2014 و 2015، وفي إطار الفريق التحضيري الرفيع المستوى المعني بمثل هذه المعاهدة خلال عامي 2017 و 2018، وقد اختتم الفريق التحضيري تقريره بمجموعة متنوعة من الخيارات لعناصر المعاهدة التي سيتم التوصل إليها مستقبلاً.
- 16 تشجّع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الالتزام بالإعلان للوكالة الدولية للطاقة الذرية، حسب الاقتضاء، عن جميع المواد الانشطارية التي يقرر كل منها أنها لم تعد مطلوبة للأغراض العسكرية وأن إخضاع هذه المواد في أقرب وقت ممكن عملياً للتحقق من جانب الوكالة الدولية أو غيرها من آليات التحقق الدولية المناسبة، واتخاذ تلك الدول ترتيبات لاستخدام هذه المواد في الأغراض السلمية ضماناً لبقاء هذه المواد خارج نطاق البرامج العسكرية إلى الأبد.
- 17 في سياق الإجراءات 16، تشجّع جميع الدول على دعم وضع ترتيبات تحقق ملائمة

- وملزمة قانوناً، في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ضماناً للإزالة التي لا رجعة فيها للمواد الانشطارية التي تقرّر كل دولة من الدول الحائزة للأسلحة النووية أنها لم تعد مطلوبة للأغراض العسكرية.
- 18 تشجّع جميع الدول التي لم تشرع بعد في عملية لتفكيك منشآت إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى أو لتحويل تلك المنشآت للاستخدامات السلمية، على القيام بذلك.
- 19 تتفق جميع الدول على أهمية دعم التعاون بين الحكومات والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني بهدف زيادة الثقة، وتحسين الشفافية وتطوير قدرات تحقق ذات كفاءة فيما يتصل بنزع السلاح النووي.
- شاركت اليابان بنشاط في الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، وهي مبادرة دولية تهدف إلى زيادة فهم التحديات المعقدة التي ينطوي عليها التحقق من نزع السلاح النووي وإيجاد حلول لها، من خلال إرسال خبراء إلى جميع الأفرقة العاملة.
- واعتراضاً بأهمية هذه الشراكة كأداة قوية لاتخاذ تدابير عملية ولموسسة لتحقيق الهدف المتمثل في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية، استضافت اليابان الاجتماع العام الثالث للشراكة في طوكيو في حزيران/يونيه 2016.
- وأكدت اليابان على أهمية الجهود المبذولة لتطوير قدرات التحقق من نزع السلاح النووي في قراري الجمعية العامة المتكررين المعنونين "مسارات العمل المشتركة والحوار الاستشاري من أجل إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية" و "العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية" اللذين قدمتهما اليابان إلى الجمعية العامة.
- وشاركت اليابان بنشاط في المناقشات التي دارت في إطار فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي الذي أنشئ عملاً بقرار من الجمعية العامة.
- قدمت اليابان التقارير الوطنية التالية عن تنفيذ خطة العمل المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لعام 2010:
- (2014) NPT/CONF.2015/PC.III/4
- (2017) NPT/CONF.2020/PC.I/9
- (2018) NPT/CONF.2020/PC.II/5
- (2019) NPT/CONF.2020/PC.III/4
- 20 ينبغي للدول الأطراف أن تقدم، في إطار عملية الاستعراض المعززة للمعاهدة، تقارير منتظمة عن تنفيذ خطة العمل هذه وتنفيذ الفقرة 4 (ج) من المادة السادسة من مقرر عام 1995 المعنون "مبادئ وأهداف لعدم انتشار الأسلحة ونزع السلاح النوويين"، وعن الخطوات العملية المتفق عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام 2000،

- مع الإشارة إلى فتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة 8 تموز/يوليه 1996.
- 21 كإجراء لبناء الثقة، تشجّع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الاتفاق في أقرب وقت ممكن على شكل موحد للتقارير وعلى تحديد الفترة الزمنية الملائمة الفاصلة بين التقرير والذي يليه، وذلك لأغراض توفير المعلومات الموحدة طوعاً دون المساس بالأمن القومي. والأمين العام للأمم المتحدة مدعوق إلى إنشاء مستودع مفتوح للجمهور تودع به المعلومات المقدّمة من الدول الحائزة للأسلحة النووية.
- وفي عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار عام 2020، قدمت اليابان، مع البلدان الأخرى الأعضاء في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، ورتقي عمل في عامي 2017 و 2018 مشفوعتين بنموذج جديد للإبلاغ يمكن أن تستخدمه جميع الدول الأطراف لتقديم معلومات عن الكيفية التي نفذت بها التزاماتها المنبثقة عن خطة العمل لعام 2010. و قدمت اليابان أيضاً ورقة عمل في عام 2019 تتضمن مصفوفة إرشادية وتقدّم المواضيع التي ستتناولها ثلاث فئات من الدول ضمن نموذج للإبلاغ في المستقبل.
- كما بادرت اليابان بعقد الاجتماع الوزاري العاشر لمبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح في ناغويا في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وتقديم البيان الوزاري المشترك الذي أعلنت فيه عزم المبادرة الضغوط من أجل تقديم تقارير وطنية شاملة ومنظمة من جانب الدول الأطراف في المعاهدة، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية.
- 22 تشجّع جميع الدول على تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة (A/57/124) بشأن الدراسة التي أجرتها الأمم المتحدة عن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وذلك للمضي قدماً نحو تحقيق أهداف المعاهدة دعماً لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.
- وتلتزم اليابان، باعتبارها البلد الوحيد على الإطلاق الذي تعرض لقصف بالقنابل الذرية أثناء الحرب، بضمان أن تبقى ذكرى الأثار والمآسي الإنسانية التي حلت ببيروشيما وناغازاكي حية إلى الأبد. ولهذا الغرض، وتولي اليابان أيضاً، باعتبارها مناصراً للإجراء 38، المعنون "إنشاء منبر لمشاركة الشباب"، من خطة الأمين العام لنزع السلاح، أهمية قصوى للتثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، ولا سيما بالنسبة لجيل الشباب، بغية تشجيع ذلك الجيل على التفكير بنفسه والعمل على معالجة مسائل الأمن الدولي ونزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيدين الوطني والمحلي وعلى المستويات الفردية.
- ودأبت اليابان كل سنة ومنذ عام 1983 على توجيه دعوة إلى دبلوماسيين شباب من مختلف البلدان عن طريق برنامج الأمم المتحدة للزمالات في مجال نزع السلاح، وقد سافر حتى الآن إلى اليابان 958 من هؤلاء وزاروا هيروشيما وناغازاكي للتعرف على حقائق استخدام الأسلحة النووية.

وترعى اليابان مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بقضايا نزع السلاح في مدن شتى منذ عام 1989، حيث يشارك ممثلو الدول والأمم المتحدة والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني من جميع أنحاء العالم في مناقشات مفيدة.

وفي العملية التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام 2020، قدمت اليابان مع أعضاء مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح ورقة عمل مشتركة عن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار إلى الدورتين الأولى والثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في المعاهدة، وذلك عقب ورقة عمل مشتركة قُدمت إلى مؤتمر استعراض المعاهدة لعام 2015. وباسم البلدان الـ 55، أدلت اليابان في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية ببيان مشترك عن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

وأطلقت اليابان برنامجاً معنوناً "إعلاميون خاصون من أجل عالم خال من الأسلحة النووية" في عام 2010 بغرض الاطلاع مباشرة على تجارب الناجين من القصف الذري (المعروفين باسم: هيياكوشا). وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت اليابان برنامجاً عنوانه "الإعلاميون الشباب من أجل عالم خال من الأسلحة النووية" في عام 2013. وفي إطار هذا البرنامج، يتوقع من الشباب أن يتبادلوا معلوماتهم بشأن الآثار المأساوية للأسلحة النووية وأفكارهم بشأن الخطوات الممكنة اتخاذها عبر الحدود وعلى مر الأجيال. وحتى 31 آب/أغسطس 2020، كان قد جرى إرسال ما مجموعه 299 من الإعلاميين الخاصين في 101 مناسبة، وما مجموعه 405 من الإعلاميين الشباب في 35 مناسبة، في جميع أنحاء العالم من خلال برامج اللجنة هذه.

وعقدت اليابان منتدى الإعلاميين الشباب من أجل عالم خال من الأسلحة النووية ثلاث مرات منذ آذار/مارس 2016، وذلك بهدف إحياء أنشطة برنامج الإعلاميين الشباب من أجل عالم خال من الأسلحة النووية وتعزيز شبكات خريجي برنامج الإعلاميين الشباب في اليابان والبلدان الأخرى.

واضطلعت اليابان بجهود لتوفير شهادات الهيياكوشا على نطاق أوسع وقامت بترجمتها إلى اللغات التالية: الأردنية والإسبانية والألمانية والإندونيسية والإنكليزية والأوكرانية البولندية والتركية والروسية والرومانية والفرنسية والهندية والهولندية.

وفي عام 2015، وعلى غرار المعرضين اللذين أقيما في نيويورك وجنيف، افتتحت مدينتا هيروشيما وناغازاكي، بالتعاون مع حكومة اليابان، معرضاً دائماً عن التفجيرات الذرية، في مكتب الأمم المتحدة في فيينا، لتعزيز فهم الدمار الهائل الذي يتسبب فيه استخدام الأسلحة النووية.

ثانياً - عدم انتشار الأسلحة النووية

- 23 يهيب المؤتمر بجميع الدول الأطراف أن تبذل قصارى جهدها في سبيل تعزيز عالمية الانضمام إلى المعاهدة، وألا تتخذ أي إجراءات يمكن أن تؤثر سلباً على فرص تحقيق عالمية المعاهدة.
- 24 يكرّر المؤتمر تأييد دعوة مؤتمرات الاستعراض السابقة إلى تطبيق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية على جميع المواد المصدرية أو المواد الانشطارية الخاصة المستخدمة في جميع الأنشطة النووية السلمية التي تجري في الدول الأطراف وفقاً لأحكام المادة الثالثة من المعاهدة.
- 25 إذ يلاحظ المؤتمر أن 17 دولة من الدول الأطراف في المعاهدة لم تقم بعد بإدخال اتفاقات الضمانات الشاملة حيّز النفاذ، فإنه يحثها على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن ودون مزيد من الإبطاء.
- 26 يؤكّد المؤتمر أهمية الوفاء بالتزامات عدم الانتشار ومعالجة جميع الأمور المتصلة بالامتثال حرصاً على عدم المساس بالمعاهدة وبسلطة نظام الضمانات.
- 27 ويؤكد المؤتمر أهمية تسوية كافة حالات عدم الامتثال للتزامات الضمانات بما يتفق تماماً مع النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومع ما على الدولة الطرف المعنية من التزامات قانونية. وفي هذا الصدد، يدعو
- بذلت اليابان كل ما في وسعها لتشجيع جميع الدول غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ودعوتها إلى أن تنضم إلى المعاهدة بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، على الفور وبدون أي شروط، وذلك بغية تحقيق عالمية المعاهدة، وأن تتقيّد بأحكام المعاهدة وتتخذ خطوات عملية لدعمها، لحين الانضمام إليها.
- وقعت اليابان اتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في آذار/مارس 1977، ودخل الاتفاق حيّز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر 1977.
- ووقعت اليابان بروتوكوله الإضافي في كانون الأول/ديسمبر 1998، ودخل البروتوكول حيّز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر 1999.
- تواصلت اليابان تشجيع القبول العالمي باتفاق ضمانات شاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأيضاً بالبروتوكول النموذجي الإضافي للاتفاق، باعتبارهما المعيار الدولي للتحقق، وتدعو الدول التي لم توقع عليهما بعد إلى أن تقوم بذلك وتدخّلها حيّز النفاذ.
- نفذت اليابان التزامات اتفاق الضمانات الشاملة بينها والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتزامات البروتوكول الإضافي، وهي ما برحت تبذل الجهود اللازمة لضمان شفافية أنشطتها النووية. وتم بانتظام استخلاص "الاستنتاج العام" منذ أن استُخلص لأول مرة في بيان الوكالة للضمانات لعام 2003.
- واليابان ملتزمة بتعزيز نظام عدم الانتشار النووي. وبصفة خاصة، تتعاون اليابان، بوصفها عضواً معيّناً في مجلس محافظي الوكالة تعاوناً كاملاً مع الوكالة، وتقدم الدعم المناسب لأنشطتها.
- بذلت اليابان قصارى جهدها لتسوية حالات عدم الامتثال للتزامات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك في كل فرصة ممكنة مع المجتمع الدولي، بما في ذلك بمناسبة اجتماعات مجلس محافظي الوكالة ومؤتمراتها العام.
- وفيما يتعلق بكوريا الشمالية، شاركت اليابان في تقديم قرارات بشأن كوريا الشمالية في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

المؤتمر الدول الأعضاء إلى التعاون مع الوكالة. وفيما يتعلق بإيران، ساهمت اليابان في تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، بما في ذلك المساعدة من خلال الوكالة. وفي العامين 2017 و 2018، دعمت اليابان الدورة التدريبية الوطنية في مركز الدعم المتكامل لمنع انتشار الأسلحة النووية وللأمن النووي، وفي الوكالة اليابانية للطاقة الذرية، حول تنفيذ الضمانات في إيران.

28 يشجع المؤتمر جميع الدول الأطراف التي لم تقم بعد بإبرام البروتوكولات الإضافية وبدء نفاذها على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن وعلى تنفيذها بشكل مؤقت ريثما يبدأ نفاذها. ما فتئت اليابان تعمل بنشاط من أجل تحقيق عالمية البروتوكول الإضافي النموذجي، وهي تواصل تقديم المساعدة اللازمة، لا سيما إلى البلدان الآسيوية. ونظمت اليابان مناسبات للتوعية في بعض البلدان، من خلال الوكالة اليابانية للطاقة الذرية/مركز الدعم المتكامل لمنع انتشار الأسلحة النووية وللأمن النووي، ودعمت الحلقات الدراسية الخاصة بضمانات الوكالة لتسهيل تنفيذ الضمانات بما في ذلك البروتوكول الإضافي.

ودعمت اليابان الحلقات الدراسية حول تعزيز إبرام البروتوكول الإضافي، التي عقدتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إثيوبيا والسودان في عام 2017، والحلقات الدراسية التي عقدت تحت رعاية مشتركة من الوكالة اليابانية للطاقة الذرية/مركز الدعم المتكامل والبلدان الشريكة في تايلاند ولاوس في عام 2018.

29 يشجع المؤتمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أن تواصل تسهيل قيام الدول الأطراف بإبرام اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية وبدء نفاذها وأن تواصل مساعدتها في هذا الصدد. ويدعو المؤتمر الدول الأطراف إلى النظر في اتخاذ تدابير محددة من شأنها أن تعزز إضفاء العالمية على اتفاقات الضمانات الشاملة. نظمت اليابان مناسبات للتوعية في بعض البلدان، من خلال الوكالة اليابانية للطاقة الذرية/مركز الدعم المتكامل لمنع انتشار الأسلحة النووية وللأمن النووي، ودعمت الحلقات الدراسية الخاصة بضمانات الوكالة لتسهيل تنفيذ الضمانات بما في ذلك البروتوكول الإضافي. وفي وقت انعقاد الجمعية العامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في أيلول/سبتمبر 2017، استضافت اليابان مناسبة جانبية معنية بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد البروتوكول الإضافي النموذجي.

وشاركت اليابان وساهمت في الاجتماع السنوي لشبكة منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن الضمانات، الذي عقد في كوريا في تشرين الأول/أكتوبر 2017 وفي فيينا في تشرين الثاني/نوفمبر 2018 وفي إندونيسيا في آب/أغسطس 2019.

30 يدعو المؤتمر إلى توسيع نطاق تطبيق الضمانات ليغطي المنشآت النووية السلمية في الدول الحائزة للأسلحة النووية في إطار اتفاقات الضمانات الطوعية ذات الصلة، وذلك بأكثر الطرق الممكنة اقتصادا واتساما بالطابع العملي، مع مراعاة حجم الموارد المتوافرة لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، قدمت مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح إلى اللجنة التحضيرية في دورتها لعام 2013 ورقة عمل عن توسيع نطاق تطبيق الضمانات في الدول الحائزة للأسلحة النووية: www.mofa.go.jp/mofaj/files/000182256.pdf

- ويشدد على وجوب تطبيق الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية على الصعيد العالمي بمجرد إزالة الأسلحة النووية تماما.
- 31 يشجع المؤتمر جميع الدول الأطراف التي لديها بروتوكولات كميات صغيرة ولم تقم بعد بتعديلها أو إلغائها على القيام بذلك، حسب الاقتضاء، في أقرب وقت ممكن.
- تدعو اليابان جميع الدول إلى اعتماد بروتوكول الكميات الصغيرة المعدل، حسب الاقتضاء. ومن خلال الوكالة اليابانية للطاقة الذرية/مركز الدعم المتكامل لمنع انتشار الأسلحة النووية وللأمن النووي أيضاً، استضافت اليابان الدورات التدريبية الدولية للوكالة بشأن تنفيذ الضمانات في الدول التي لديها بروتوكول كميات صغيرة، في عامي 2018 و 2019.
- 32 يوصي المؤتمر بأن تجري دراسة ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحسين كفاءتها. وبصفة خاصة، تقدم اليابان، بصفتها عضواً معيناً في مجلس محافظي الوكالة، الدعم إلى جهود المدير العام والمجلس الرامية إلى تعزيز فعالية وكفاءة تلك الضمانات باستمرار.
- 33 احتلت اليابان في عام 2020 المركز الثالث كأكبر مساهم من حيث حجم مجموع المدفوعات من الأنصبة المقررة والموارد الخارجة عن الميزانية والتبرعات المقدمة إلى الوكالة.
- يهدف المؤتمر بجميع الدول الأطراف أن تكفل استمرار حصول الوكالة الدولية للطاقة الذرية على كامل الدعم السياسي والتقني والمالي حتى يمكنها الاضطلاع على نحو فعال بمسؤوليتها عن تطبيق الضمانات على النحو المطلوب في المادة الثالثة من المعاهدة.
- 34 يشجع المؤتمر الدول الأطراف على أن تواصل، في إطار النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، زيادة تطوير قاعدة تكنولوجية دولية للضمانات المتقدمة تتسم بالقوة والمرونة والقدرة على التكيف وفعالية التكلفة، وذلك من خلال التعاون فيما بين الدول الأعضاء ومع الوكالة.
- 35 ضاعفت اليابان جهودها في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية من خلال مجموعة موردي المواد النووية ولجنة زانغر، وكذلك من خلال تنفيذ الالتزامات المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية، مثل إرساء ضوابط التصدير الوطنية الفعالة المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن 1540 (2004). وتساهم اليابان بشكل إيجابي في أنشطة

- صادراتها هذه متوافقة تماما مع أهداف ومقاصد المعاهدة، كما هي منصوص عليها خاصة في المواد الأولى والثانية والثالثة من المعاهدة، إلى جانب المقرر الذي اتُخذ في مؤتمر الاستعراض والتמיד لعام 1995 بشأن مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين.
- 36 يشجّع المؤتمر الدول الأطراف، لدى قيامها بصياغة ضوابطها التصديرية الوطنية، على الاسترشاد بالمبادئ التوجيهية والتفاهات التي جرى التفاوض بشأنها والاتفاق عليها من جانب أطراف متعددة.
- 37 يشجّع المؤتمر الدول الأطراف، لدى اتّخاذها قرارات بشأن تصدير مواد ذات صلة بالطاقة النووية، على إيلاء الاعتبار لما إذا كانت الدولة المتلقية قد نفذت التزاماتها بموجب ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- 38 ويدعو المؤتمر جميع الدول الأطراف، وهي تتصرّف من منطلق تحقيق أهداف المعاهدة، أن تراعي ما لجميع الدول الأطراف، ولا سيما النامية منها، من حق شرعي في التمتع بكامل فرص الحصول على المواد والمعدّات والمعلومات التكنولوجية النووية لاستخدامها في الأغراض السلمية.
- 39 تشجّع الدول الأطراف على أن تسهّل نقل التكنولوجيا والمواد النووية وعلى إقامة تعاون دولي فيما بين الدول الأطراف وفقا لأحكام المواد الأولى والثانية والثالثة والرابعة من المعاهدة، وعلى أن تزيل في هذا الصدد أي معوقات تتعارض مع المعاهدة دونما موجب.
- مجموعة موردي المواد النووية من خلال أمور منها، على سبيل المثال، تولى دور مركز التنسيق من خلال بعثتها الدائمة لدى المنظمات الدولية في فيينا.
- تقوم اليابان بانتظام بتحديث لوائح الرقابة على صادراتها المحلية وفقاً للتغييرات في قوائم مراقبة الصادرات النووية المتفق عليها على مستوى متعدد الأطراف.
- وفقاً للمبادئ التوجيهية المتفق عليها على مستوى متعدد الأطراف، تنظر اليابان عند اتخاذ قراراتها الخاصة بالتصدير فيما إذا كانت الدولة المتلقية قد أدخلت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية حيز النفاذ.
- انظر الكتاب الأزرق التالي عن سياسة اليابان الخارجية في ما يتعلق بقائمة البلدان التي أبرمت معها اتفاقات تعاون نووي ثنائية: www.mofa.go.jp/policy/other/bluebook/2019/html/chapter3/c030104.html
- (3) استخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية: اتفاقات التعاون النووي الثنائية
- انظر الكتاب الأزرق التالي عن سياسة اليابان الخارجية في ما يتعلق بالتعاون النووي: www.mofa.go.jp/policy/other/bluebook/2019/html/chapter3/c030104.html
- (3) استخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية: اتفاقات التعاون النووي الثنائية

- 40 يشجّع المؤتمر جميع الدول على الحفاظ على أعلى المستويات الممكنة للأمن والحماية المادية للمواد والمنشآت النووية.
- كانت قمة الأمن النووي لعام 2016 مناسبة للإعلان عن مختلف الجهود التي بذلتها اليابان. وللاطلاع على موجز لتلك الجهود، يرجى زيارة الصفحة التالية:
www.mofa.go.jp/dns/n_s_ne/page3e_000467.html
- في 10 شباط/فبراير 2020، ألقى وزير خارجية اليابان، كينجي واكاميا، رئيس الوفد المبعوث إلى المؤتمر الدولي للأمن النووي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، كلمة حول جهود اليابان الرامية إلى تعزيز الأمن النووي. انظر الصفحة التالية على الإنترنت:
www.mofa.go.jp/mofaj/files/000566963.pdf
- 41 يشجع المؤتمر جميع الدول الأطراف على أن تطبّق، حسب الاقتضاء، توصيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الحماية المادية للمواد والمنشآت النووية (الوثيقة INFCIRC/225/Rev.4 (المصوّبة)) وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة في أقرب موعد ممكن.
- ما فتئت اليابان تتابع عن كثب المعايير (الإرشادات) المعترف بها دولياً بشأن الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية (INFCIRC/225/Rev.5)، وذلك عن طريق إدراج تدابير الحماية المادية الموصى بها في صكوكها القانونية والتنظيمية، بما في ذلك القانون المتعلق بتنظيم المواد النووية المصدّرية، ومواد الوقود النووي والمفاعلات النووية.
- وتمثّل أحدث إجراء في استعراض تعليمات هيئة تنظيم الشؤون النووية في أيلول/سبتمبر 2016 للتصدي للتهديدات الداخلية. وبدأ المشغلون التحقق من الوثائق في تشرين الثاني/نوفمبر 2017.
- وبالإشارة إلى المتطلبات الواردة في الوثيقة INFCIRC/225/Rev.5 وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة، لاحظت بعثة المتابعة الموفدة من قبل الخدمة الاستشارية الدولية الخاصة بالحماية المادية في عام 2018 وكذلك بعثة المتابعة الموفدة من قبل الخدمة في عام 2015 أن نظام الأمن النووي في اليابان قوي وراسخ ويتضمن المبادئ الأساسية لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية بصيغتها المعدلة.
- وقد جعلت اليابان تقرير البعثة الموفدة من قبل الخدمة الاستشارية الدولية الخاصة بالحماية المادية لعام 2015 وكذلك تقرير بعثة المتابعة الموفدة من قبل الخدمة لعام 2018، متاحين للجمهور، باستثناء الأجزاء السرية. انظر الصفحات التالية على الإنترنت:
www.nsr.go.jp/data/000295552.pdf و
www.nsr.go.jp/data/000295553.pdf
- 42 يدعو المؤتمر جميع الدول الأطراف في اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية إلى التصديق على تعديل الاتفاقية في أقرب وقت ممكن، ويشجّعها على التصرف وفقاً لأهداف التعديل
- أصبحت اليابان طرفاً في اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية في عام 1988 وطرفاً في تعديلها لعام 2005 في عام 2014. انظر الصفحة التالية على الإنترنت:
www.mofa.go.jp/press/release/press4e_000334.html

- ومقاصده إلى حين بدء نفاذه. ويشجّع المؤتمر أيضا جميع الدول التي لم تقم بعد بالانضمام إلى الاتفاقية واعتماد التعديل على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن.
- 43 بحث المؤتمر جميع الدول الأطراف على تطبيق مبادئ مدونة قواعد السلوك المنقحة للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن أمن المصادر المشعّة وأمنها، وكذلك الإرشادات المتعلقة باستيراد وتصدير المصادر المشعّة التي أقرها مجلس محافظي الوكالة في عام 2004.
- وأصدرت البعثة الموفدة من قبل الخدمة المتكاملة للاستعراض التنظيمي التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريرها الموجه إلى اليابان. انظر الفرع 2-1، بشأن الالتزامات والترتيبات الدولية لأغراض التعاون الدولي، الموجود في الصفحة التالية على الإنترنت: www.nsr.go.jp/data/000148261.pdf
- وقد استقبلت اليابان بعثة المتابعة الموفدة من قبل الخدمة المتكاملة للاستعراض التنظيمي في كانون الثاني/يناير 2020. وقدمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقرير البعثة في نيسان/أبريل 2020.
- 44 يهيب المؤتمر بجميع الدول الأطراف أن تحسّن من قدراتها الوطنية على كشف الاتجار غير المشروع بالمواد النووية وردعه واعتراضه في كل أنحاء أقاليمها وفقا لالتزاماتها القانونية الدولية ذات الصلة، ويهيب بالدول الأطراف التي هي في وضع يمكنها من العمل على تعزيز الشراكات الدولية وبناء القدرات في هذا المجال أن تفعل ذلك. ويهيب المؤتمر أيضا بالدول الأطراف أن تقوم بإنشاء وإنفاذ ضوابط محلية فعّالة لمنع انتشار الأسلحة النووية وفقا لالتزاماتها القانونية الدولية ذات الصلة.
- ويمكن الاطلاع في صفحة الإنترنت التالية على أحدث مصفوفة لليابان بشأن حالة تنفيذها لقرار مجلس الأمن 1540 (2004)، التي أقرتها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540: www.un.org/en/sc/1540/documents/Japan%20revised%20matrix.pdf
- وقدمت اليابان مساهمات استباقية خلال رئاستها للشراكة العالمية في عام 2016. وشاركت بنشاط في العمليات والاجتماعات التي نظمتها المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار. واستضافت اليابان في تموز/يوليه 2018 مناورات المبادرة المتعلقة بالاعتراض البحري في إطار مناورات درع المحيط الهادئ 2018. انظر الصفحة التالية على الإنترنت: www.mofa.go.jp/dns/n_s_ne/page25e_000216.html
- واستضافت اليابان الاجتماع العام للمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي في طوكيو في حزيران/يونيه 2017. انظر الصفحة التالية على الإنترنت: www.mofa.go.jp/press/release/press4e_001613.html
- وتشارك اليابان في قاعدة بيانات الحوادث والاتجار غير المشروع التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتقدم تقارير عند وقوع حوادث.
- واستضافت اليابان في طوكيو الندوة الدولية لأمن النقل في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، بمشاركة خبراء من أكثر من 30 دولة ومنظمة دولية، مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. انظر الصفحة التالية على الإنترنت: www.mofa.go.jp/press/release/press4e_002681.html

رقم	الإجراء	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
45	يشجّع المؤتمر جميع الدول الأطراف التي لم تصبح بعد طرفاً في الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.	أصبحت اليابان في عام 2007 طرفاً في الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.
46	يشجّع المؤتمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية على مواصلة تقديم المساعدة إلى الدول الأطراف لتعزيز ضوابطها التنظيمية الوطنية المتعلقة بالمواد النووية، بما في ذلك إنشاء وتعهّد نظم الدولة لحصر ومراقبة المواد النووية، إلى جانب النظم على الصعيد الإقليمي. ويدعو المؤتمر الدول الأعضاء في الوكالة إلى توسيع نطاق دعمها للبرامج ذات الصلة التي تنفذها الوكالة.	من خلال الوكالة اليابانية للطاقة الذرية/مركز الدعم المتكامل لمنع انتشار الأسلحة النووية وللأمن النووي، تنظم اليابان بنشاط حلقات دراسية وحلقات عمل ثنائية مختلفة، ودورات تدريبية دولية لموظفين من الدول الأعضاء الأخرى لتعزيز مهام نظمها الحكومية لحصر المواد النووية ومراقبتها، وبعض الدورات التدريبية لفائدة موظفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مثل دورات التدريب على طرق التفيتش على عمليات إعادة المعالجة سواء في المرافق التجريبية التابعة للوكالة اليابانية للطاقة الذرية، من قبيل مرفق إعادة المعالجة الكيميائية، أو في محطة توكاي لإعادة المعالجة.
ثالثاً - استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية		
47	احترام خيارات كل بلد وقراراته في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية دون المساس بسياساته أو اتفاقات وترتيبات التعاون الدولي لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وسياساته المتعلقة بدورة الوقود.	تستخدم اليابان الطاقة النووية للأغراض السلمية في كل من التطبيقات المتعلقة بتوليد الطاقة ومختلف مجالات التطبيقات غير المتعلقة بتوليد الطاقة، وذلك وفق واجب أن يكون استخدام التكنولوجيا النووية مصحوباً في جميع مراحلها بالالتزام بأعلى معايير السلامة والأمن وفعالية الضمانات بشفافية كاملة، وبالتطبيق المستمر لهذه المعايير.
48	التعهد بتيسير حق الدول الأطراف في المشاركة في أكبر قدر ممكن من تبادل المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية من أجل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وتأكيد ذلك الحق من جديد.	انظر الإجراء 39.
49	التعاون مع الدول الأطراف الأخرى أو المنظمات الدولية في مواصلة تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لحاجات المناطق النامية من العالم.	انظر الصفحات التالية على الإنترنت للاطلاع على أمثلة للجهود التي تبذلها اليابان في هذا الصدد: - تقرير التعاون التقني الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، www.iaea.org/sites/default/files/gc/gc64-inf9.pdf الموقع الشبكي لمنندى التعاون النووي في آسيا، https://www.fnca.mext.go.jp/english/index.html

رقم	الإجراء	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
50	منح معاملة تفضيلية للدول الأطراف في المعاهدة غير الحائزة للأسلحة النووية، مع إيلاء الاعتبار لاحتياجات البلدان النامية على وجه الخصوص.	للاطلاع على أمثلة على ما تبذله اليابان من جهود، انظر الصفحات التالية على الإنترنت، التي تتضمن أحدث تقرير للوكالة عن التعاون التقني: www.iaea.org/sites/default/files/gc/gc64-inf9.pdf
51	تيسير عمليات نقل التكنولوجيا النووية والتعاون الدولي بين الدول الأطراف وفقاً للمواد الأولى والثانية والثالثة والرابعة من المعاهدة، والقضاء في هذا الصدد على أي قيود لا مبرر لها تتناقض مع المعاهدة.	انظر الإجراء 38.
52	مواصلة بذل الجهود، في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لتعزيز فعالية وكفاءة برنامجها للتعاون التقني.	تشارك اليابان بنشاط في الاجتماعات ذات الصلة التي تعقدها الوكالة لتعزيز فعالية وكفاءة برنامج الوكالة للتعاون التقني، بما في ذلك اجتماعات مجلس المحافظين والمؤتمر العام.
53	تعزيز برنامج الوكالة للتعاون التقني في مساعدة الدول الأطراف النامية في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.	تشارك اليابان بنشاط في لجنة المساعدة والتعاون في المجال التقني التابعة لمجلس محافظي الوكالة، وهي تساهم أيضاً في صندوق التعاون التقني والمبادرة المتعلقة بالاستخدامات السلمية لتعزيز برنامج الوكالة للتعاون التقني.
54	بذل كل جهد ممكن واتخاذ خطوات عملية لضمان أن تكون موارد الوكالة الدولية المخصصة لأنشطة التعاون التقني كافية ومضمونة ويمكن التنبؤ بها.	ظل معدل مساهمة اليابان في صندوق التعاون التقني دائماً في مستوى 100 في المائة.
55	تشجيع جميع الدول التي هي في وضع يسمح لها بتقديم مساهمات إضافية للمبادرة بهدف جمع 100 مليون دولار على مدار السنوات الخمس المقبلة كمساهمات خارجة عن الميزانية لأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أن تفعل ذلك، مع الترحيب بالمساهمات التي سبق أن تعهدت بها البلدان ومجموعات البلدان لدعم أنشطة الوكالة.	حتى شهر حزيران/يونيه 2020، قدمت اليابان أكثر من 43 مليون دولار للمبادرة المتعلقة بالاستخدامات السلمية.
56	تشجيع الجهود الوطنية والثنائية والدولية لتدريب القوة العاملة الماهرة اللازمة لتطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.	انظر الصفحات التالية على الإنترنت للاطلاع على أمثلة للجهود التي تبذلها اليابان في هذا الصدد: تقارير التعاون التقني الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية www.iaea.org/sites/default/files/gc/gc64-inf9.pdf

- الوكالة اليابانية للطاقة الذرية ومركز الدعم المتكامل لمنع انتشار الأسلحة النووية وللاأمن النووي www.jaea.go.jp/04/isncn/activity/forum_en.html و
- www.jaea.go.jp/04/isncn/activity/capabuil_en.html
- الشبكة اليابانية لتنمية الموارد البشرية النووية <http://jn-hrd-n.jaea.go.jp/en/>
- اتفاق التعاون الإقليمي (<http://www.rcaro.org>)
- مركز بناء قدرات شبكة الاستجابة والمساعدة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية في فوكوشيما
- www.iaea.org/newscenter/pressreleases/iaea-ranet-capacity-building-centre-fukushima-begins-work
- www.iaea.org/newscenter/news/school-of-radiation-emergency-management-held-in-iaea-capacity-building-centre
- www.iaea.org/newscenter/news/iaea-course-in-asia-and-pacific-region-focuses-on-the-use-of-radiation-monitoring-for-public-protection-in-a-nuclear-emergency
- www.iaea.org/newscenter/news/japan-to-support-use-of-ndt-technology-for-recovery-from-earthquakes-floods-in-asia-and-the-pacific

- 57 ضمان أن يكون استخدام الطاقة النووية، عند تطوير الطاقة النووية، بما في ذلك القوى النووية، مصحوباً بالتزامات بالضمانات والتنفيذ المستمر لها فضلاً عن مستويات السلامة والأمن الملائمة والفعالة، بما يتفق مع التشريعات الوطنية للدول والالتزامات الدولية ذات الصلة.
- 58 مواصلة مناقشة وضع نهج متعددة الأطراف لدورة الوقود النووي، بطريقة غير تمييزية وشفافة تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو المنتديات الإقليمية، بما في ذلك إمكانيات إنشاء آليات لضمان إمدادات الوقود النووي وكذلك الخطط الممكنة للتعامل
- انظر الصفحات التالية على الإنترنت للاطلاع على أحد الأمثلة:
- ملفات الطاقة النووية القطرية لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إصدار عام 2020: اليابان <https://cnpp.iaea.org/countryprofiles/Japan/Japan.htm>
- انظر قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية (63)/RES/10 GC المعنون "تعزيز أنشطة الوكالة المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها". وتؤيد اليابان هذا القرار. وتشير "تطبيقات القوى النووية" الواردة في القرار إلى بنود مثل التعزيز المشترك للابتكارات في مجالي المفاعلات النووية، ودورات الوقود، وكذلك المناقشة بين الدول الأعضاء المهمة بشأن تطوير نهج متعددة الأطراف لدورة الوقود النووي. انظر الصفحات التالية على الإنترنت:

<https://www-sites/default/files/gc/gc63-res10.pdf>

مع المرحلة الختامية لدورة الوقود دون أن يؤثر ذلك على الحقوق المنصوص عليها في المعاهدة ودون المساس بالسياسات الوطنية لدورة الوقود، مع معالجة التعقيدات التقنية والقانونية والاقتصادية المحيطة بهذه القضايا، بما في ذلك في هذا الصدد، شرط الوكالة بشأن الضمانات الشاملة.

أبرمت اليابان بالفعل الاتفاقيات التالية:

- اتفاقية الأمان النووي (1995)
- اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي (1987)
- اتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي (1987)
- اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية (1988)
- الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة (2003)
- الاتفاقية الدولية لمنع أعمال الإرهاب النووي (2007)
- تعديل عام 2005 لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية

59

النظر في الانضمام، إن لم تكن قد انضمت بعد، لاتفاقية الأمان النووي، واتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي، واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي، والاتفاقية المشتركة المتعلقة بسلامة تصريف الوقود المستهلك وسلامة تصريف النفايات المشعة، والاتفاقية الدولية لمنع أعمال الإرهاب النووي، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والتصديق على تعديلها بحيث يمكن أن يبدأ نفاذها في موعد مبكر.

في 10 شباط/فبراير 2020، ألقى وزير خارجية اليابان، كينجي إكاميا، رئيس الوفد المبعوث إلى المؤتمر الدولي للأمن النووي الذي عقدته الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كلمة حول جهود اليابان الرامية إلى تعزيز الأمن النووي. انظر الصفحة التالية على الإنترنت:

www.mofa.go.jp/mofaj/files/000566983.pdf

انظر التقرير الوطني لليابان عن الاجتماع الاستعراضي الثامن لاتفاقية الأمان النووي في عام 2020، الموجود في الصفحة الآلية على الإنترنت:

www.nsr.go.jp/data/000280849.pdf

وفي 21 أيلول/سبتمبر 2020، ألقى وزير الدولة لمكتب مجلس الوزراء، شينجي إينوي، رئيس الوفد، كلمة في المؤتمر العام الرابع والستين للوكالة الدولية للطاقة الذرية. انظر الصفحة التالية على الإنترنت:

www.iaea.org/sites/default/files/20/09/japan-gc64.pdf

60

تشجيع تبادل أفضل الممارسات في مجال الأمان والأمن النوويين، بعدة طرق منها الحوار مع ممثلي الصناعة النووية والقطاع الخاص، حسب الاقتضاء.

انظر تقرير اليابان الوطني عن الاجتماع السادس المعقود في عام 2018 لاستعراض الاتفاقية المشتركة بشأن أمن التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة، على الصفحة التالية في الإنترنت: www.nsr.go.jp/data/000280849.pdf

انظر التقرير الوطني لليابان عن الاجتماع الاستعراضي السابع لاتفاقية الأمان النووي المعقود في عام 2017، على الصفحة التالية في الإنترنت:

www.nsr.go.jp/data/000170377.pdf

وألقى وزير خارجية اليابان، كنتارو سونورا، رئيس الوفد المبعوث إلى المؤتمر الدولي للأمن النووي الذي عقدته الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كلمة في 5 كانون الأول/ديسمبر 2016. انظر الصفحة التالية على الإنترنت:

www.mofa.go.jp/mofaj/files/000209417.pdf

وأعربت اليابان في هذا المؤتمر عن عزمها على العمل مع الوكالة لتعزيز التدابير التي يتخذها البلد لمكافحة الإرهاب، وذلك لأنه من المقرر أن تستضيف اليابان الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للأشخاص ذوي الإعاقة في طوكيو في عام 2020. وفي شباط/فبراير 2018، وقعت اليابان والوكالة على الترتيبات العملية بشأن التعاون في مجال دعم تنفيذ تدابير الأمن النووي بمناسبة تنظيم دورة الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للأشخاص ذوي الإعاقة في طوكيو في عام 2020. انظر الصفحة التالية على الإنترنت:

www.mofa.go.jp/press/release/press11e_000021.html

وتعقد الوكالة اليابانية للطاقة الذرية/مركز الدعم المتكامل لمنع انتشار الأسلحة النووية وللأمن النووي، حلقة عمل مع المعهد العالمي للأمن النووي في كل عام منذ عام 2012. وعقدت حلقة العمل الثامنة من هذه الحلقات في طوكيو خلال يومي 7 و 8 شباط/فبراير 2019. وناقش المشاركون تدابير الأمن السيبراني التي ينبغي تنفيذها في محطات الطاقة النووية لضمان الأمن النووي لبنيتها التحتية الحيوية من الهجمات الإلكترونية.

أصدرت اليابان تقريرها المرحلي الوطني: مؤتمر قمة الأمن النووي في عام 2016. انظر الصفحة التالية على الإنترنت:

www.mofa.go.jp/mofaj/files/000144982.pdf

61 تشجيع الدول المعنية، على أساس طوعي، على مواصلة الحد من اليورانيوم العالي التخصيب في المخزونات والاستخدام المدنيين، حيثما كان ذلك مجدياً تقنياً واقتصادياً.

من خلال قانون تنظيم المواد المصدرة النووية و مواد الوقود النووي والمفاعلات وقانون سلامة السفن وقانون الملاحة الجوية المدنية واللوائح الوطنية الأخرى، تطبق اليابان لائحة الوكالة الدولية للطاقة الذرية رقم 6-SSR، 2012 وغيرها من المعايير الدولية بشأن نظم النقل.

62 نقل المواد المشعة بما يتفق مع المعايير الدولية للأمان والأمن وحماية البيئة ذات الصلة، ومواصلة الاتصال بين دول الشحن والدول الساحلية لغرض بناء الثقة

- ومعالجة الشواغل المتعلقة بأمان النقل وأمنه والتأهب لحالات الطوارئ. والثقة ومعالجة الشواغل المتعلقة بسلامة النقل والأمن والتأهب لحالات الطوارئ. وتستمر دول الشحن، بما في ذلك اليابان، في التواصل مع الدول الساحلية بغية بناء الثقة ومعالجة الشواغل المتعلقة بسلامة النقل والأمن والتأهب لحالات الطوارئ.
- 63 وضع نظام للمسؤولية النووية المدنية بأن تصبح طرفاً في الصكوك الدولية ذات الصلة أو تعتمد تشريعات وطنية مناسبة، على أساس المبادئ التي أرستها الصكوك الدولية الرئيسية ذات الصلة.
- قامت اليابان بالتوقيع والتصديق على اتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية في 15 كانون الثاني/يناير 2015. ونتيجة لذلك، دخلت الاتفاقية حيز النفاذ في 15 نيسان/أبريل 2015.
- انظر الصفحة التالية على الإنترنت بخصوص وضع اليابان إزاء الصكوك الدولية المتعلقة بالمسؤولية النووية وكذلك التشريعات الوطنية المتعلقة بالمسؤولية النووية:
- ملفات الطاقة النووية القطرية لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إصدار عام 2020: اليابان
- <https://cnpp.iaea.org/countryprofiles/Japan/Japan.htm>
- 64 يدعو المؤتمر جميع الدول إلى الالتزام بالمقرر الذي اتخذ بتوافق الآراء في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في 18 أيلول/سبتمبر 2009 بشأن حظر الهجمات المسلحة أو التهديد بشنّها على المنشآت النووية سواء كانت قيد التشغيل أو قيد الإنشاء.
- أصدرت اليابان تقريرها المرحلي الوطني: مؤتمر قمة الأمن النووي في عام 2016. انظر الصفحة التالية على الإنترنت:
- www.mofa.go.jp/mofaj/files/000144982.pdf
- وللحيلولة دون وقوع لهجمات مسلحة على المنشآت النووية أو تهديدات ضدها، يقوم حراس الأمن وضباط الشرطة بحماية المنشآت النووية، ويجرون تدريبات منتظمة لتعزيز قدراتهم.